هــل الــبــصــرة أدنـــى مــن مــديــنــة حــقــا؟

محمد عطوان ★

"المدنية تُدين بنجاحها لقاطع طريق"
(ايميل سيوران)

نحاول في هذه المقالة أن نتبيّن الطبيعة الاجتماعية لمدينة مثل البصرة من خلال معاينة التحولات الديموغرافية التي تحكمت بنسيجها وعلاقة ذلك بالروافد التي ساهمت في إفراز توليفة ثقافية يتعذر توصيفها اليوم، ومتابعة دور الجماعات الثقافية الوافدة، وقدرتها على تشكيل هذا النسيج، آخذين بعين الاعتبار جملة الظروف الموضوعية التي أحالته إلى نسيج مرتبك لا يرقى إلى مستوى مدينة بالمعنى المعياري للمدينة في الوقت الحاضر.

ولأجل بيان هذا الحال نجد من الضروري إدخال جغرافية هذه المدينة حيز التحليل، فمن خلال معاينة امتدادات شريط الهور ومجرى مياهه واحتضانه لخاصرة عريضة من تخومها، وتسييج مركزها ضيّق المساحة بالمقاطعات الزراعية، والتفاف القرى المحيطة به من كل جانب، يجعل وصفنا لـ "مدينيتها"، وصفا تعريفيا مطلقا، يخيم على معناه الشك غالبا. وهو ما سنلقي الضوء عليه في هذه المقالة.

فعلى مدار قرن من الزمان تحديدا، وأعني به القرن العشرين، قرن بناء الدولة العراقية الحديثة، لم تكن مدينة البصرة وسواها من المدن الجنوبية مدناً حواضرية metropolitan بالمعنى الاصطلاحي والمفهومي للعبارة؛ المدن التي تملك عناصر ومقومات حمائية تمُكنّها من إعمال فعل الممانعة لصد ثقافات فرعية طارئة، وتحييدها، أو تعمل على استيعابها وإعادة إنتاج مادتها القيمية المركبة للإتيان بتوليفة مدينية مركبة في أقل تقدير. إن بناء المدن لا يقوم عادة على تلاحم حدين منفصلين كما هو الظن الشائع. ولا يصبح أي حد من حدي العلاقة وحدة عضوية تنطوي على دلالة تفرض حضورها، بل تتحول التوليفة نفسها إلى علاقة جديدة بين أكثر من معنى ودلالة، أو بين معنيين ودلالتين معا، وتقوم بينهما صلة تقابل وتوتر.

ما هو حاصل إن أغلب المدن العراقية محكومة بسمات المعنى الشكلي للمدينة، والمتبدي في طبائع وأنماط ووظائف تمارسها جماعات محددة تُظهِر تمايزا شكليا عن غيرها من طبائع وأنماطِ ووظائف التكوينات القاطنة خارج أسوار المدينة. ولا ينصرف مثل هذا إلى معنى المدينة الصناعية التي ظهرت في أوروبا على سبيل المثال والتي يصح تعريفها والإقرار بحضورها، من خلال مجموعة من الظواهر التي تتصل بالحياة المادية للمجتمع، ووسائل تنمية موارد ثرواته، وإنتاج هذه الثروات وتوزيعها واستهلاكها، والتي تضم القيم الثقافية ورأس المال والموارد المتاحة والتنظيم والعمل الذي يتمثل في مهارات الأفراد، وإن تجلى في البصرة من خلال الأنشطة العمرانية والمؤسسات الإدارية التي توسعت والعلاقات الاقتصادية التي تشعبت، لكن لم يكتب لها التواصل والاستمرار في النمو على نحو تطوري.

وبلغة أوفى تعبيراً؛ لم يكن في مدينة البصرة حد فاصل يلمح إلى وجود علاقات اقتصادية قهرية واضحة وحادة بالتعبير الماركسي، أو يمكن أن يبلور (الحد) وعيا طبقيا بين الجماعات المتحايثة داخلها، أو ينتج قطائع اجتماعية تُسبغ على العلاقات بين الجماعات الأخرى طابعًا تنافسيا. وهو ما ينطبق على أغلب المدن العراقية أيضا، التي يغلب فيها الطابع الريفي والزراعي "شبه الإقطاعي" للمجتمع. ويبدو ذلك واضحا في سعة الريف القريب من المركز الإداري لمدينة مثل البصرة، لقد كانت طبيعة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية مبدِدة لمثل هذا التناقض البنيوي وقادرة علىَ إشاعة الألفة والقناعة مع وجود التفاوت في المنزلة بين القوى المهيمنة من جهة، وقوى الفلاحين والأجراء من الجهة الأخرى.

كانت العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المدينة أقرب ما تكون مكسوة بطبقة رقيقة من الحساسيات التي تولدها التماسّات الحياتية اليومية، وبسببها كان يتحفز "التمييز" و"التضاغن". لكن لم يكن يوجد في المدينة نسق صريح قادر على أن يُبقي قيم المدينة فاعلة ويتحكم بقيم الريف وخصوصياته المميزة أيضا، ولم يكن يوجد فيها نسق يصنع تأثيرا وتأثرا نسبيين بين نمطين ثقافيين ليتسنى بحكم الضرورة لأحدهما أن يأكل من جرف الآخر من دون أن يمحقه كليا.

لقد كان الفاصل بينهما نفاذا إلى الدرجة التي يسهل فيها على شخص التحكم بسلّم التراتبية الاجتماعية في ظروف التحولات التي تأتي بها الاضطرابات والقلاقل السياسية والاقتصادية، والتي تحدث في المركز على نحو متعاقب، من دون أن يضطره ذلك إلى التخلي عن قيمه في رحاب المدينة. وهنا نتحدث عن النفاذية التي تنشط في ظروف الأزمات.

وبديهي مثل هذا التنافذ بين المستويات لم يكن لينشط داخل المدن الكبرى التي تفترض إقفالا صارما تمليه سلطة القوانين الاجتماعية والاقتصادية وحساسية الالتزام بتطبيقها. لذلك فإن مدنا كالبصرة وسواها لا توصف بمقياس التطور العمراني السوسيولوجي إلا في مستواه الجزئي الأولي الأقرب إلى العمران الناقص منه إلى العمران الكامل بالتعبير الخلدوني.

ربما كان المظهر العام يضفي على المدينة طابعا مدينيا، لكن ثمة حقيقة تذوي في التفاصيل، وهذه الحقيقة تفصح عن وجود تعارضات وارتدادات بين الحين والآخر تتقاطع مع قيم المدينة والتي تتأجج بفعل الموضوعات السياسية والاقتصادية معا. والذي يُقوي مثل هذه الارتدادات إن البصرة بقيت مدينة تشهد (تمدنات) سريعة، يحاول الأفراد غير المتمدنين فيها أن يتمدنوا تبعا لصعودها المؤقت، إلا أن هذه المدينة لم تُعوِّد البصريين على دوامها كمدينة. كما لم تُعبِّر عن حالة ارتقاء لجماعات ألّفت سياقا مدينيا بعد أن كانت متخارجة عليه، لقد بقيت تسمح لتقاليد الجماعات العرفية تتحرك في فضائها البديل، لذلك لم تستطع أن تُعلي من سننها في ظل تنامي الأعراف والقيم الفرعية للجماعات المكونة لها.

ولنأخذ سوسيولوجيا مدينة البصرة في بدايات القرن الماضي وتحولاتها حتى اللحظة الراهنة. نلاحظ أنها وسواها كانت تسمح على الدوام بالتنافذ القيمي إلى الدرجة التي تفقد معها أعرافها وتقاليدها المتشكلة بيسر.

والتي كان يدّعي البعض منعتها وأصالتها بإزاء ما يطرأ عليها من تلوينات وافدة. ولذلك يصعب التصديق على (مدينية) و(مدنية) البصرة في القرن الماضي وما سبقه أيضا، وما عدا ذلك من توصيف لا يعدو كونه تقريرا منمطا لا يرتكن إلى أساس واقعي، والمعنى المتجه لغير المديني لا ينصرف إلى التقليل من حضور العمران بمعناه المادي (سكك الحديد، شركة الموانئ العراقية، فندق بصرة ريجنسي، الشناشيل، صالات السينما، ملاهي، مراقص، شق طرق رئيسة)، ولا إلى تقاليد الفئات السياسية والاقتصادية التي كانت ممسكة بالسلطة وما يتلوها بالمراتب، إنما ينصرف إلى حقيقة تركيبة المجتمع ذاتها ووشائجها المحكومة بمقومات ثقافية ريفية وبدوية وأخرى حاملة لقيم الهور. ومثل هذه المقومات كانت بمثابة لُحمة مرنة تصل الجغرافيات المتوزعة بعضها ببعض، وبصيغ تحكمها وسائل وعلاقات إنتاج متمايزة.

إن ما هو اقرب إلى الحقيقة أن قيم ومقومات البداوة والريف والهور لم تكن تشغل حيزاً فاعلاً ضمن المتن المديني، لكنها كانت متممة لصورة المدينة في الواقع أيضا. إذ ثمة علاقة تكامل complementary alternation بين عالم خارج المدينة والمدينة، فليست المسألة اتصال أو تواصل بين سياقين كان لهما أن يتابعا مسيرهما كل على حدة، بل كان هذا العالم يوما من صناعة يد المدينة، والمدينة هي الأخرى نتاج للإضافات الثقافية المنمية لمدنيتها.

ولعل العشار كان يشير وحده وامتداداته إلى ملمح مديني مميز، حيث الحكومة بإداراتها موجودة فيه، والسوق الكبير الذي تُسوِّره قصور التجار وبعض أحواش القاطنين من الموظفين الحكوميين ممن شيدوا بيوتا خاصة لهم، أو شغلوا بيوتا تابعة للدولة. وغالبا ما كان هؤلاء الموظفون يتحدرون من ألوية عراقية غير البصرة. ولعلنا نعايش في هذا السوق أيضا: التاجر والأجير والحرفي والحوذي، والفارسي والهندي والبلوشي والبنغالي والكردي فضلا عن العربي، واليهودي والصابئي والمسيحي والسيخي، إضافة إلى المسلم. وهو أمر يشير للوهلة الأولى إلى شيء يفيد لفهم المدينة فهما ايجابيا، أي المدينة القائمة على اللاتجانس، لكن لم نلحظ باحثا في هذه الفاصلة انشغل بفحص الجذور الثقافية المغذية لسلوك هؤلاء غير المتجانسين، وفيما إذا كانت أصولهم البيئية ريفية أم مدينية قبل حلولهم في البصرة، وفيما حملوه من ماضيهم إليها، وكيف أنهم بقوا يحتفظون به في معيشتهم لسنوات ليست بالقليلة، وكيف أثّر وجودهم على طبيعة المجتمع سلبا أو إيجابا؟ أو على استمرار عمر المدينة الكولنيالية الناشئة أو الإجهاز على وجودها كما هو حاصل اليوم؟ هؤلاء لم يجر الالتفات سوى إلى دورهم الوظيفي الذي كانوا يؤدونه من خلال عمليات السوق بتعاملاته الأولية.

قد يكون التنوع داعيا إلى منح المدينة ميزة التمدن، وهذا من سمات المدينة بالبداهة، لكن لم تكن العلاقات السائدة بين هذه التلوينات تقوم على أساس مديني تعايشي بالمعنى المطلق، بل كانت الفوارق الثقافية واضحة تميز كل جماعة على حدة ولا تسمح على العموم بالتداخل والتماهي بالمعنى النفساني، فكل من هؤلاء كان له طابعه وأنماط عيشه، وطقوسه وعاداته، لذلك نكون أمام مدينة مؤلفة من جيتوهات مسوّرة مجازيا يفصل بعضها عن البعض الآخر تلك الحساسيات المتولدة عن الاختلاف.

ولي أن أتفحص مدنية بعض المناطق في البصرة، فعلى سبيل المثال كان (أبو الخصيب) ريفا بامتياز، يتقاسمه ملاك الأرض ومادته الأساسية فلاحو الأرض الأجراء. ولعله ريف متطامن في علاقاته، لكنه لا يُعد جزءا من مدينة، فمن جانب يرفد المدينة بأفراد متمدنين على صيغة من الصيغ التي تفرضها مقتضيات مرتبة وظيفية لفرد من الأفراد، لكن بما يستطيع أن يُغني المدينة فيه، يبقيه ريفا من الجانب الآخر.

وكانت الضفة الأخرى من شط العرب هي الأخرى ريفا واسعا مكتظا بغابات النخيل المتراصفة، وممتدا من السيبة إلى شمال البصرة عند القرنة، وأما ما يقع بين المركز وميناء المعقل (الميناء الذي شيده الانجليز في بدايات الدولة الحديثة) وأعني مناطق الحكيمية والداكير والعطيرية وأم الدجاج والشمشومية والطويسة والجبيلة فقد كانت عالما مترامياً من الصرائف المتداخلة والأراضي البور والمسطحات المائية المالحة. والزبير ليس بمنأى عن ذلك وأعني مركزه هو الآخر خليط ممن تشكلت طباعهم من أعراب البادية وبعض رجال عسس ومشايخ وسماسرة ومهربين ليس إلا. وهؤلاء هم المهيمنون على العلاقات القائمة، وبالنتيجة لا نلمس ملمحا مدينيا للمدينة الكبيرة Polis بالمعنى الباريسي أو اللندني، كما نستطيع أن نطلق القول حقا على البصرة أنها كانت مدينة متمكنة من النمو. ربما كان ما فيها تكوينات اجتماعية لا تشبه الأقوام التي تقطن الهور كما يحلو للبعض أن يصفهم بهذا التوصيف الأقوامي، لكنها بقيت غير حاملة لملامح مدينية على نحو تام.

★ باحث عراقي

على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري

النقود وجلود الماعز

لقد أرّخ الباحثون لأدوات عجيبة للتبادل عبر مسيرة الإنسانية الطويلة.. بعضها حبوب أو جلود أو ملح أو معادن أو أحجار، ثم تحوّلت المبادلات إلى الأشياء الثمينة (المعادن والأحجار الثمينة). ولما عجزت المبادلات وتعقدت، وتعذر على الناس مبادلة أشياء كبيرة (بعير مثلا)، بخمسة أرغفة خبز، نظراً لصعوبة (إعادة الباقي) من البعير!، توصلت البشرية إلى الأدوات الوسيطة التي تصلح للتبادل وحفظ القيم في آن واحد، وهي النقود.. وهكذا سُكّت النقود المعدنية وانفرجت أسارير المتعاملين في الأسواق.

وفي العراق، وبعدَ سقوط الدولة الأموية وظهور الحكم العباسي بخلافة أبو العباس السفاح، كان أول أعمال العباسيين وإصلاحاتهم هو سك أول عملة عراقية في العهد الإسلامي.. وكانت باكورة أعمال الخليفة العباسي الأول إصدار نقود تبشر بولادة الدولة الجديدة.. وتحمل اسم الخليفة الجديد تأكيداً على انتقال السلطان من أيدي الأمويين إلى العباسيين. وجرى الخلفاء الآخرون على هذا التقليد، فكان أهم ما تتجه إليه همّة كل خليفة عند توليه الحكم، ضرب نقود جديدة تحمل اسمه وتوضع في التداول إلى جانب نقود أسلافه.

ويقال إن العباسيين تفننوا في سك النقود الذهبية والفضية والنحاسية، فاعتنوا عناية خاصة بزخرفتها وملء كل فراغ فيها بالكتابة والنقوش، وكان أهم الأشياء التي تكتب في كل مسكوكة، اسم الخليفة، واسم الوالي إلى جانب الخليفة إذا كانت المسكوكة مضروبة في إحدى الولايات التابعة للدولة العباسية، ثم يكتب العام الذي ضُربت فيه، ويكتب كتابة لا ترقيما، ثم رموز من الحروف تشير إلى أسماء المشرفين على عملية السك. بعدها يذكر اسم محل ضرب المسكوكة وعدد من الآيات القرآنية على نحو (ولله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله). بعدها تذكر قيمة المسكوكة، ديناراً واحداً كانت أو درهما أو أجزاء من الدينار كالنصف والثلث والربع.

ويذكر المؤرخون إن بعض الدنانير كانت تُضرب بحجم كبير، لأغراض معينة وتستعمل في الهدايا أو الصلات ولهذا سميت (دنانير الصلة) وهذه الدنانير لا يقوى العامة على التعامل بها نظراً لارتفاع قيمتها، ما يُغري الناس بكسرها انتفاعا من الذهب المصنوعة منه. وكان وزن الدينار (٤,٢٦٥ غراما) أي ما يعدل مثقالا واحدا من الذهب. وهو الوزن النظامي الذي كان سائدا في عهد الأمويين، ولم يطرأ عليه تغيير إلا خلال حكم البويهيين حيث زيد بعض الشيء وكان قطر الدينار عشرين مليمترا.

غير إن مقاييس النقود وأوزانها تعرضت لكثير من الاضطراب وعدم الاستقرار في المرحلة الأخيرة من حكم العباسيين، تبعا لاضطراب الدولة السياسية وضعف أجهزتها.. أما المناطق التي كان يجرى فيها صنع العملة، فهي على الأغلب مصر والشام.. وحين أنشأ المنصور مدينة بغداد عام (١٤٦هـ) جُعلت مركزاً للضرب. وذُكر أيضا أن في عهد الخليفة المأمون كان يُضرب الدينار وأجزاؤه وأضعافه في الولايات، وجرت العادة على كتابة اسم المدينة ومحل السك.

منقول بتصرف للفائدة

كاريكاتير

▪ عادل صبري

ربـــيـــع الجـــامـــعـــة الـــعـــربـــيـــة

علي نافع حمودي

يمثل قرار الجامعة العربية تعليق عضوية سوريا حتى تستجيب للمبادرة العربية، نقطة تحول كبيرة جداً في عمل الجامعة العربية ودورها من جهة، ومن جهة ثانية يبلور رؤية عربية مشتركة مناهضة بشكل أو بآخر للقمع والاستبداد ، خاصة وأن تاريخ الجامعة العربية كان بعيداً جداً عن دعم الشعوب العربية ، وهذا القرار يمثل انعطافة كبيرة بعد قرارها بتعليق عضوية ليبيا في بداية الثورة الليبية.

ورغم إن الجامعة تعرضت لإحراج كبير في الأسابيع الأخيرة عبر مطالبة الشعب السوري بدور حاسم للجامعة ومحاولة طرح مبادرة من شأنها أن توقف حمامات الدم في هذا البلد، ورغم إن المبادرة جاءت هي الأخرى متأخرة إلا إن تعامل النظام في سوريا معها لم يكن بالشكل الصحيح واعتبرها مجرد مبادرة لا تقدم ولا تؤخر، وهذا ما دفع مجلس وزراء خارجية الجامعة العربية لأن يعقد جلسة خاصة لمناقشة موقف الجامعة العربية من الشأن السوري وثورته الشعبية.

قرار تعليق العضوية له أبعاد كثيرة أهمها: إنه رسالة صريحة جداً للنظام بأن الغطاء العربي رفع عنه وبات مكشوفاً أمام عدة احتمالات بما فيها التدخل، خاصة وأن البيان الصادر يلوح لوجود حوار بين الجامعة العربية وقوى المعارضة مما سيمهد الطريق بالتأكيد لتدويل القضية السورية على غرار ما حصل في ليبيا، خاصة وأن الكثير من شعارات الحماية الدولية رُفعت في المدن السورية في الأسابيع الماضية ، لشعور الكثير من قوى المعارضة بأن النظام في سوريا لن يسقط ما لم تكن هنالك قوة قادرة على إسقاطه ، خاصة وأن الشعب يتعرض لحرب حقيقية تستخدم فيها المدفعية والدبابات وغيرها ، وهذا السيناريو ربما يسعى له النظام في دمشق من خلال محاولته زج المنطقة في متاهات لا ترغب بها وغياب الحكمة والمنطق السليم في تحديد الموقف الصائب والصحيح الذي يضمن استقرار سوريا والمنطقة برمتها ، ومن هنا يمكننا القول بأن النظام السوري يسعى بقوة لتدويل القضية من أجل تفريغ الثورة السورية من محتواها ومحاولة إضفاء صفة مقاومة الغزو كما حصل مع نظام القذافي .

البعد الثاني يتمثل بأن الجامعة العربية تريد أن تأخذ دورها الفعال في محيطها الإقليمي من جهة، ومن جهة ثانية أن تكون راعية لعملية التغيير عبر تمثيلها لإرادة الشعب العربي، بعد أن ظلت عقوداً طويلة تمثل رأي الحاكم العربي حتى نعتها البعض بأنها منتدى للحكام المستبدين.

البعد الثالث يتمثل بأن تأثيرات الربيع العربي وصلت للجامعة العربية بقوة رغم رفض لبنان للقرار لأسباب معروفة واليمن أيضا، لأن الحالة في اليمن تشبه إلى حد كبير الحالة السورية، لكن المستغرب حقاً هو امتناع العراق عن التصويت وهذا ما يجعل الكثير من المتابعين يتساءل عن الأسباب التي تقف وراء هذه الممانعة التي تشبه لحد كبير الرفض، خاصة وأن سوريا متهمة بدعم قوى إرهابية في السنوات الماضية، وبالتأكيد من مصلحة العراق زوال نظام طالما تأكدنا من دعمه لقوى إرهابية، إضافة لوجود عدد كبير من بقايا نظام البعث المخلوع وقياداته، ناهيك عن أن سوريا بحد ذاتها باتت الملاذ الآمن لهؤلاء .

ما نريد أن نقوله هو أن الجامعة العربية وعبر قرارها هذا إنما تحاول سد الفجوة بينها وبين الشعوب، وتحاول استرداد شيء من كرامتها التي باتت على المحك في ربيع العرب الذي يسير بقوة رغم كل شيء.